المناهج الجامعية
حاضرها ومستقبلها

د. عبد السلام القلالي
كلية الآداب – جامعة الفاتح

تمهيد

إن تناول موضوع المناهج الجامعية يعتمد على مناهج مرحلة ما قبل الجامعة وعلى البرنامج العلمي والخطة الدراسية، والمكونات الإدارية والمالية والمناخ الأكاديمي بالجامعة وذلك لعدم إمكانية عزل المادة التعليمية والتدريبية قيد الدراسة عما يحدث لبقية المواد والتخصصات الأخرى من جهة، وما يحدث لجوانب الحياة الجامعية المختلفة من جهة أخرى. ولكن لاختصار الموضوع سأتناوله من جانب المنهج بشكل عام، مع التركيز على المقررات الدراسية.

وأحدد عناصره في النقاط التالية:

- عرض تساؤلات وملاحظات حول المحتوى الدراسي.
- مواصفات وخصائص الطالب في الجيل القادم.
- إشكاليات التعليم الجامعي والصعوبات التي تواجهه.
- المآخذ على المقررات الجامعية.
- المستقبل الذي ينتظر الدراسة الجامعية.
- بعض ملامح المنهج في العقود القادمة.

وسأتناول فيما يلي هذه العناصر على التوالي مكوناً بها محتوى الموضوع قيد الدراسة.

تطور المنهج على المستوى الدولي:

بعد أن بقيت المناهج في التعليم الجامعي ثابتة لفترة طويلة بدأت في التطور الملحوظ بظهور التفكير التحليلي والتركيبي والنظرة الشمولية للمنهج في أواخر القرن السابع عشر وأستمر إلى أوائل القرن العشرين إفرنجي وظهرت عن أثر ذلك فروع جديدة في العلوم والتي كان لها تأثير واضح على المناهج الجامعية في النصف الثاني من القرن الماضي.

ويمكن إبراز أهم التأثيرات التي حدثت على المناهج خلال النصف الثاني من القرن الماضي في أربع مراحل أساسية هي:-

1- مرحلة ما قبل التسعينات:

بدأت هذه المرحلة في أواخر الخمسينات من القرن الماضي نتيجة التطور الذي حدث في الرياضيات والفيزياء منذ ذلك القرن. وكان نتيجة هذا التطور نمو المعرفة بدرجة لا يمكن للمتعلم الإحاطة بها مما أدى إلى ظهور فكرة المفاهيم الواحدة (Unifying concepts) ومن ثم ظهور المناهج الموحدة التي تهدف إلى خلق منهج مترابط يشمل عدة فروع من العلوم. وتميزت هذه المرحلة بإعادة تنظيم الدراسة الجامعية على أسس النظرة الشمولية للمقررات الجامعية.

2- مرحلة السبعينات (العلوم الحديثة):

جاءت هذه المرحلة نتيجة رد فعل العديد من المتخصصين والدارسين في الجامعات، وتوجيه انتقادات جوهرية لفكرة العلوم الموحدة تتلخص في الآتي:

- أن علوم المرحلة السابقة تمادت في التركيز على التجريد، وقدمت بصورة تركيبية تخدم العلم في حد ذاته في حين أهملت تنمية المهارات اللازمة للطالب وقللت من التطبيقات العلمية.
- العلوم السابقة أدت إلى انقسام بين التجريد والتطبيق من ناحية، والتقنية من ناحية أخرى.
- عدم مواكبة الأساليب والأنشطة وطرق التدريس المتبعة في المرحلة الأولى للتغيرات التي طرأت على المادة العلمية.

ونتيجة لهذه الانتقادات ساد الاعتقاد بضرورة العودة إلى الأساسيات، وبناء المناهج على أساس تنمية المهارات الأساسية في مراحل التعليم المختلفة بما في ذلك المرحلة الجامعية.

3- مرحلة الثمانينات:-

ظهرت في بداية الثمانينات من القرن الماضي اتجاهات ودعوات ودراسات تنتقد التعليم بصفة عامة والمناهج الجامعية بصفة خاصة بسبب تسارع وثيرة التقدم العلمي وتطور التقنيات المعلوماتية والمطالبة بضرورة مواكبته وتبوء مكانة بارزة بين المؤثرين فيه. وخلصت هذه الدراسات والتقارير إلى أن فترة الثمانينات تعتبر بمثابة الجسر بين عصر الصناعات والتكنولوجيا وعصر خلق وإدارة ونقل المعلومات. ويعتقد مؤيدوا هذا الاتجاه إلى أن المناهج يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات وإدارة هذه المعلومات باستخدام تقنيات

الحاسوب، وانعكاساً لهذا الاتجاه ظهرت دعوات بتطوير المناهج أدت على خلق الاتجاه البنائي (constru ctism) والتي نادت بأن المناهج يجب أن تشمل الآتي:

- توظيف تقنية الحاسوب بشكل رئيسي في المناهج.
- التركيز على التطبيقات العلمية والحياتية واعتماد أسلوب حل المشكلات (problem solving) واعتبار القضايا العلمية مواقف تعليمية منبعثة من الواقع، وتسخير الأساليب العلمية اللازمة لحل هذه المسائل.
- تصميم محتويات مرنة تسمح باختبار أوسع تتواءم مع احتياجات واهتمامات الطالب مع زيادة متطلباته من العلوم.
- خلق نوع من التوازن في المناهج بين الأسلوب التجريدي والأساليب الأخرى في عرض المعلومات واعتبار الحدس والتعليل والتخمين استراتيجيات للتعليم.

4- مرحلة التسعينات:

استفادت هذه المرحلة من التغيرات والتطورات التي شهدتها المناهج في المراحل السابقة. فقد عقدت العديد من الحلقات الدراسية لتحديث المناهج والتي أوصت بضرورة الأخذ بالمبادئ الآتية:

- ربط التعليم باحتياجات الطالب وتوظيف العلوم في حل المشاكل التي تعترضه في الدراسة والتطبيق.
- تقديم العلوم في شكل خلايا تعليمية متكاملة ومقررات منهجية مرتبطة تؤدي إلى اكتساب الحد الأدنى من المعلومات وتعمل على محو الأمية التقنية في فروعها المختلفة.
- خلق توازن بين المجرد والملموس.

- العمل على تنمية المهارات واستخدام الحس والتفكير المنطقي لتكوين مهارات عقلية عامة.
- تحديد دقيق لنوعية الطالب ومن ثم تصميم المنهج وفق مواصفات ذلك الطالب.
- إيجاد أساليب تربوية ومصادر تعليم حديثة تنمى حوافز للتعلم وتساعد الطالب على حب المنافسة الشريفة والحوار الهادف الابتعاد عن التلقين وأسلوب المحاضرة التقليدية.
- ضرورة اكتساب التقنيات التربوية في التعلم لكل من يتولى هذه المهنة.
- الاهتمام بالجمعيات العلمية وتنظيم الملتقيات والمسابقات (الإلمبياديات) العلمية.

تطور المنهج على المستوى المحلي:

إنّ المنهج في ليبيا لم يكن في معزل عما حدث من تكور في المناهج على المستوى الدولي. فلقد تأثرت المناهج عندنا بموجة التحديث التي اجتاحت هذا المجال ونتيجة لهذا التأثير أعدت في بداية السبعينيات مناهج حديثة للمرحلة الثانوية تختلف في جوهرها ومضمونها عن تلك التي كانت سائدة في السابق وقد واكبت التطورات العلمية والتقنية التي حدثت في المناهج في تلك الفترة. ونفذت هذه المناهج في المرحلة الثانوية في العام الدراسي (71-72) وتبعتها خطوة أخرى عام 1975 تضمنت تطوير محتوى المادة لمرحلة التعليم الأساسي وظهر ذلك جلياً في مناهج مادة الرياضيات على وجه الخصوص.

ومع بداية الثمانينات برزت فكرة البنية التعليمية الجديدة والتي أدت إلى ضرورة إعداد مفردات المنهج لثانويات البنية التعليمية بما يتناسب ومستهدفات هذه الثانويات وخطتها الدراسية، وترتب على ذلك إعادة النظر في مناهج مرحلة

التعليم الأساسي. وفي النصف الثاني من عقد الثمانينات حدث تطور مميز في منهج مرحلة التعليم الأساسي وخاصة في السنوات الأولى منه.

ولكن في مرحلة التعليم المتوسط ومن خلال التطبيق تبين أن المناهج للثانويات التخصصية والتي بدأت في العام الدراسي 874-1985ف جاءت معمقة ومفصلة مما أدى إلى ظهور صعوبات وإشكالات في تدريسها. لقد تمت الاستفادة من هذه التجربة عند إعداد المناهج لمعاهد المعلمين لمرحلة التعليم الأساسي- نظام الخمس سنوات، والتي اكتملت كتبها بنهاية عقد الثمانينات، وفي منتصف التسعينات جرى تعديل لمناهج المرحلة المتوسطة، وبنهاية التسعينات أعدت مناهج معدلة لثناويات البنية التعليمية (الثانويات التخصصية). ولكن رغم ما حدث من تعديل وتطوير في المناهج لهذه المرحلة فإنه لا يزال يكتنفها القصور نتيجة لعوامل عديدة منها:

- عدم الاستمرار في دراسة المناهج وتحسينها.
- عدم التوافق بين المدة التي ينبغي أن يستغرقها الإعداد للتغيير والتطوير والمرحلة التي يجب أن يحدث فيها ذلك التغير والتطوير.
- عدم الاهتمام بالتقنيات التربوية في إعداد المناهج وتنفيذها.
- إن ما حدث من تغيير في المناهج على المستوى الدولي وما طرا عليها من تطوير في الجماهيرية العظمى يؤثر بطريقة مباشرة على المناهج في الجامعات الليبية إذ من المؤكد أن المناهج الجامعية تتأثر بعنصرين هامين:

العنصر الأول: ما يحدث من تعديل في مفردات المرحلة المتوسطة.
فمخرجات المرحلة المتوسطة هي مدخلات المرحلة الجامعية.

العنصر الثاني: ما يحدث من تطور علمي وتقني على المستوى الدولي.

ويلاحظ أن المناهج الجامعية لم يطرأ عليها تطور متميز منذ نهاية عقد السبعينات، فلم تعد منذ ذلك الحين تتأثر بما يحدث من تطور في المرحلة المتوسطة. ولم تعد تحفل بما يطرأ على المناهج من تغيير على المستوى الدولي. وفي هذا تمكن الإشكالية التي ينبغي مواجهتها ومعالجتها.

تساؤلات حول المحتوى الدراسي:-

ونستهل مواجهة هذه الإشكالية بطرح التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يتضمن المحتوى الدراسي للمادة عناصرها التعليمية اللازمة لتحقيق الأهداف الخاصة بالمرحلة الجامعية والأهداف التربوية العامة؟
- إلى أي مدى تتكامل عناصر المادة التعليمية وتشكل فيما بينها بناءً متكاملاً؟
- إلى أي مدى تترابط المواد الدراسية المقررة في تناسق منطقي؟
- إلى أي مدى تستقر البرامج الدراسية حتى تؤدي ثمارها وتحقق أغراضها؟
- إلى أي مدى تواكب المقررات الدراسية الحداثة والتطور وتربط الطالب بالعنصر الذي يعيش فيه؟
- إلى أي مدى تناسب المقررات الدراسية المستوى الجامعي وتكون واقعية في معطياتها وأبعادها؟
- إلى إي مدى توازن المقررات الدراسية بين الإعداد لسوق العمل ومتطلبات المادة العلمية؟
- إلى أي مدى تستجيب المقررات الدراسية للفروق الفردية والاهتمامات الخاصة وتكون مرنة لتلائم كافة المستويات والظروف؟
- إلى أي مدى توظف المقررات الدراسية متطلبات المجتمع والتنمية لفائدة المنهج الدراسي؟

- إلى أي مدى تدفع المقررات الدراسية الطالب إلى التعلم الذاتي والتألق والإبداع.

وهذه التساؤلات تحتاج إلى جهد للإجابة عليها؟ وهي المرجعية للانطباعات والآراء التي قد نطرحها، وتشكل فروضاً لدراسات تعليمية وتدريبية في المستقبل.

لا تعني هذه التساؤلات أن المنهج الدراسي قد فشل في أداء دورة وإنما إشارة قصوره عن بلوغ الأهداف. ومن الجحود نكران وجود جوانب مضيئة في المنهج تكمن في الآتي.

- يتفق المنهج الدراسي مع الأهداف العامة للتعليم.
- يخلو المنهج من الأخطاء العلمية ويحافظ على الكم المعرفي المطلوب.
- يستجيب المنهج للطلب الاجتماعي على التعليم ويسد الحاجة من المعلمين ومساعدي الباحثين وأداء المهام ذات العلاقة بالتخصص بعد التدريب اللازم.
- نحج العديد من الذين تلقوا تعليمهم سواء في حياتهم الخاصة أو في مواصلة تعليمهم في الداخل أو الخارج.
- تساهم الأقسام العلمية الجامعية في توفير كفاءات عالية وقدرات متميزة تحملت وتتحمل مسؤولياتها بجدارة في البناء والتطوير.

التركيز على الجوانب المضيئة أو جوانب القوة في الموضوع قيد الدراسة اتجاه يسعى الكثيرون إلى الخوض فيه. لكن التعرض لجوانب الضعف أو القصور غير مرغوب للكثيرين وسأتعرض إلى الجوانب غير المرغوبة في الموضوع لاعتقادي بأن الوقت قد حان لنتوقف عندها قليلاً ونسلط الضوء عليها

بالتحليل والتقويم دون مجاملة أو إطراء مع الوعي الكامل بالإنجازات الكمية والنوعية التي حصلت في هذا المجال – مجال المناهج الجامعية – حتى وصلنان بها إلى منح درجة الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) من جامعاتنا العريقة. وندعو بإلحاح إلى الاحتفاظ بهذه الإنجازات وتعزيزها.

ولكن في ذات الوقت نضع تحت المجهر جوانب الضعف والقصور لمعالجتها والتغلب عليها.

ملاحظات حول المقررات الجامعية:

وتمشياً مع هذا السياق نلاحظ على المقررات بالجامعة ما يلي:

1. يفتقد البرنامج العلمي إلى فلسفة واستراتيجية واضحة توجه التعليم نحو المواضيع والمحاور ذات الغرض الأكاديمي البحث من جهة، والتأثير الإيجابي المباشر على متطلبات المجتمع الأساسية وتنمية من جهة أخرى.
2. تخضع الخطة الدراسية لاجتهادات القسم المعنى والتي لا ترتكز على خبرة حديثة في بعض الأحيان.
3. إنّ الطابع الغالب على البرنامج الدراسي هو مظهر النموذج الأجنبي دون مراعاة لجوهرة من جهة وظروف البيئة المحليّة ومتطلباتها من جهة أخرى. ولم يكن الاختبار انتقائيا بناءً على دراسات تحليلية معمّقة.
4. يتركز الاهتمام على الانتهاء من المقررات الدراسية ومنح الشهادات بأكثر من الاهتمام بالإنتاج العلمي ومستواه وأهميه.
5. يعتمد التعليم على تكرار واجترار المعلومات دون الاكتراث بصناعة المعلومة وخلقها.

هذه بعض الملاحظات العامة حول المقررات الجامعية.

وأكرّر وجود إيجابيات وحالات خاصة متميزة يضيق المجال لسردها، بل إن المجال قد ضاق حتى بسرد كلي السلبيات مثل تلك التي تتعلق بـــ(الإدارة التعليمية، الكتاب المقرر، المكتبة، التقنيات التربوية، علاقة الأستاذ بالطالب) والتي سنأتي على بعضها في موضع أخر من هذا العرض.

إن كل هذه الإشكاليات ترتبط بطبيعة الطالب نفسه لأنه العنصر الأساسي في العلمية التعليمية. وهذا يتطلب رسم ملامح لشخصيته وأبدأ بطرح السؤال التالي:

لمن تكتب المقررات الدراسية؟

تكتب المقررات الدراسية لأفراد الجيل القادم، ولهؤلاء سمات مختلفة عن أفراد الجيل الذي يكتب المقررات الدراسية، ومختلفة – بعض الشيء- عن أفراد الجيل الذي تجرى عليه تجارب مشاريع الخطط الدراسية، ولابد من رسم معالم ملامح شخصية طالب الجيل القادم لتتحدد بناء عليه الأهداف التدريسية والمحتوى العلمي والتقنيات التعليمية ووسائل التقويم التي ينبغي اعتمادها للمناهج الدراسي المرتقب، أتوقع أن تكون لأفراد الجيل القادم السمات العامة التالية.

- لديهم حاجة ماسة إلى التعليم ويعتقدون أن عليهم أن يعطوا بقدر ما لهم أن يأخذوا.
- يسعون لأن يكونوا مستقلين استقلالاً اقتصاديا وقادرين على التكيف مع معطيات الحياة المتجددة.
- يتولون تدبير شؤونهم بأنفسهم معتمدين على ذاتهم.
- يجنحون إلى اختبار نمط الحياة التي يريدون بحرية وفق إمكانياتهم وقدراتهم.

- يطمحون إلى استيعاب التقنيات الحديثة والتعامل مع المعطيات العلمية والتقنية بكفاءة.
- يتجهون إلى التمايز في التخصصات والقدرات والتفرد في المواهب والإبداعات.

هذه السمات تعكس متطلبات موضوعية للمناهج الجامعية، فينبغي أن تتصف هذه المناهج بما يلي:-

- تعمل المناهج الجامعية على تجديد المعلومة وتحديثها.
- يدفع المنهج المتعلم إلى إنتاج المعرفة والتقنية دون الاكتفاء باجترار ما أنتجه الغير وتكرار الأساليب الإجرائية السابقة.
- يدفع المنهج إلى التفكير في إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه الفرد والمجتمع.
- يراعي المنهج التمايز بين الأفراد بتعدد مجالات الدراسة وتوفير التخصص المتعدد الذي يحتل فيه مجال التخصص مكانة متميزة بين بعض فروق المعرفة الأخرى.

إشكاليات التعليم الجامعي:-

لا يمكن وضع خطة دراسية لتخصص معين دون معرفة إشكاليات التعليم الجامعي. وقد تكون المادة العلمية نفسها إحدى هذه الإشكاليات. فما هي الإشكاليات الأخرى التي ترتبط بها وتشكل جملة المؤثرات التي تتعامل معها منظومة التعليم الجامعي في مسيرته التعليمية والبحثية الخاصة بالمقررات الجامعية.

إن الموقف يقتضي منا أن نعترف بأن أهم الإشكاليات قائم فينا وفيما أثرته علينا الثقافات الدخيلة، ولكن لنترك هذه الإشكاليات جانباً ونترك معها إشكاليات الإدارة الجامعية والهيكل التنظيمي للجامعة وسياسة القبول والتسيير والتنسيب واقتراح واعتماد الخطط الدراسية، رغم اعترافنا بأهمية هذه الإشكاليات. ونشير فيما يلي إلى بعض الإشكاليات الأخرى التي نرى بأنها ترتبط بالمناهج ارتباطاً مباشراً. وسنبدأ بالإشكالية المتعلقة بالمعلومات.

إشكاليات استيعاب المعلومات:

التطور في كمية المعلومات ونوعيتها وتوفرها وكثافتها وعدم القدرة على السيطرة عليها يحتم التبصر في المفاهيم الأساسية والعامة التي تختصر العديد من المعلومات الخاصة والجانبية وتمهد للاطلاع على جوانب مختلفة منها لإحلال هذه المفاهيم الرئيسية في مقرراتنا الدراسية بفهم وروية، مع ضرورة التأكيد على عنصر الإبداع من جهة، ومواكبة العصر من جهة ثانية ومراعاة متطلباتنا المجلية من جهة ثالثة.

إشكالية نوعية الإنتاج العلمي:

إن المادة العلمية التي نُنتجها تخضع للقياس والتقويم محلياً ودولياً، وهذا يقتضي تحولاً في الأهداف ومحتوى مناهجنا الدراسية لتنتقل من التلقين والنقل إلى البحث والإبداع، ومن ارتباطه بمكونات أكاديمية تقليدية إلى ارتباطه بحاجات المجتمع وتراعي في كل الأحوال الدقة والحداثة والتقانة.

إشكالية لغة التدريس:

لا جرم أن هناك علاقة إيجابية بين استيعاب واللغة. والنقص في التأهيل اللغوي – وهو الحل عندنا– يؤدي إلى جعل التعليم استهلاك للمعلومات ولا يكسب الطالب الاستيعاب المؤدي إلى توظيف المعلومة في عملية إبداعية.

تظهر مشاكل متنوعة أثناء القيام بالتعريب خاصة في العلوم الأساسية والتطبيقية والتقنية، وتتكرر هذه المشاكل في محورين أساسيين هما: اختيارا المصطلحات، والأسلوب الذي تتدثر به الفكرة لتلقي طلبيها (الكتابة العلمية باللغة العربية).

وتتفرع عن هذين المحورين مجموعات من العناصر نذكر منها ما يلي:

- اشتقاق ووضع المصطلح.
- أعداد الكتب المترجمة والمؤلفة.
- أعداد وتهيئة الطالب.

وهذه العناصر تكمل المناهج الدراسية وتؤثر فيها بشكل مباشر.

إشكالية إعداد المناهج:

إنّ المستقبل التي تستجيب لطموحات الأفراد نحو التخصص الدقيق من جهة، والرغبة في التفرد والتميز من جهة ثانية، ومتطلبات المجتمع في تعدد المجالات وتنوعها من جهة ثالثة.

وفي هذا الإطار يمكن أن نشير أيضاً إلى تمويل التعليم وانعكاسه على تنوع التعليم ونوعيته، وهذه ليست خاصة بمجال معين ويمكن دراستها من جوانب عدة يحتل تمويل التعلم واقتصادياته جانباً منها.

الصعوبات التي تواجه دراسة المقررات الجامعية.

الصعوبات متداخلة وتُعدي بعضها بعضاً، ويمكن تجزئتها إلى الأنواع التالية:

1. صعوبات في اختيار التوجه المناسب: وتتضمن كل من:
   - عمومية الأهداف التدريسية وعدم تحديد المضمون ووسائل التنفيذ وأساليب التقويم.
   - التباين بين المقررات الجامعية وما يتطلبه المجتمع.
2. صعوبات علمية وفنية: وتتضمن:
   - التداخل في الوظيفة بين السعي لإعداد كوادر وإعداد باحثين.
   - تأثر المقررات الدراسية في المرحلة الجامعية بالسلبيات التي يعاني منها التعليم المتوسط.
   - قصور الخطة الدراسية عن تقديم المقررات بلغة عربية سليمة.
   - على الرغم من أن مسميات المواد حديثة ومتقدمة إلا أن مضمونها خلاف ذلك.
   - التقنيات التعليمية متأخري عن المحتوى الدراسي.
   - أساليب التدريس وطرق التقويم لا تواكب التقدم الحاصل في المنهج الحداثة والتطوير.
   - لم تعالج المقررات الدراسية مواضع حيوية في المجتمع.
3. صعوبات إدارية: وتشمل:
   - عدم وضوح التسلسل الإداري ووظيفة المشرف على البرنامج الدراسي للطالب.
   - قصور الإعلام الجامعي عن توصيل اللوائح ونظم الدراسة للطالب.
   - عدم توفر السيولة النقدية لمواجهة المتطلبات الدراسية الآنية.

- تثقيل عضو هيئة التدريس بأعباء وواجبات إدارية، وقلة المستلزمات الضرورية للإشراف، من مكتب وقاعة، ومكتبة، وعدم وضوح طريقة اختيار الطالب للتخصص وعدم التوصل إلى مواصفات محددة للطالب.

إن هذه الصعوبات تدفعنا إلى توجيه النقد – على وجه الخصوص – إلى المقررات الدراسية على النحو المبين في الفقرة التالية.

من خلال الملاحظة العرضه يمكن نعت المقررات الدراسية بالتالي:

المآخذ على المقررات الدراسية:

- اعتمدت المقررات الدراسية على الاجترار والتذكّر، وأهملت الجوانب الإبداعية.
- قدمت المقررات الدراسية المعارف بشكل نظري دون الاهتمام بالجوانب التطبيقية.
- لم تتح المقررات الدراسية فرصة التخصص المفيد ذو العلاقة المباشرة بالعمل بعد التخرج.
- لم توفر الخطة الدراسية الوسائل الناجحة في التعرف على التقنيات العلمية.
- احتوت الخطة الدراسية على كم من المعلومات يزيد عن المعدل المناسب للوعاء الزمني المحدد لها، مما أثر سلباً على استيعابها أو إهمالها بعد دراستها والمطالبة بتكرارها فيما بعد إذا دعت الضرورة.
- المبالغة في التجريد وعدم مراعاة مراحل التطور المعرفي للمعلومة.
- عدم الاهتمام بتطبيق التعاريف والمفاهيم على مواقف ملموسة.
- عدم توفر الكتاب في بعض الأحيان والاعتماد على المذكرات مما أثر سلباً على التحصيل العلمي.
- التقنيات التعليمية ليس لها مكانة في الخطة التدريبية.

- المكتب ضعيفة.
- وسائل التقويم تقليدية وغير مستمرة، وغالباً ما يمتحن الطالب في خبرات لم يتم تدريبه عليها، إذ غالباً توضع أسئلة تعتمد على أساليب في التفكير لم يتم تعويد الطالب عليها أثناء تدريس المقرر.
- تأثير التغذية الراجعة مفقود.
- صياغة الأهداف غير واضحة سواء فيما تسعى المحاضرة أو المقرر أو البرنامج الدراسي إلى تحقيقه.

مستقبل الدراسة الجامعية:

إن الصعوبات التي تواجه الدراسة الجامعية في الوقت الحاضر لا تبشر بمستقبل زاهر لها فإذا لم نتدارك الوضع القائم ونعمل على تغييره على أسس علمية سليمة نحو تفعيل دور الجامعة لخدمة التنمية وصناعة المعرفة وتوظيف التقنية بطريقة مثلى فإن الصعوبات ستزداد تعقيداً والعراقيل ستزداد استفحالاً، والحلول تصبح أكثر صعوبة. إن إبقاء الحال على ما هو عليه سيؤدي إلى.

- عدم وضوح الفلسفة الخاصة بالمناهج الدراسية وعمومية الأهداف ومثاليتها.
- استمرار تطبيق اللوائح والتشريعات غير الملائمة مع التغيير غير المبرر لها.
- المجالات التطبيقية لن تتوسع.
- ازدياد عدد الطلبة على حساب النوع.
- الاستمرار في اقتفاء أثر النماذج الأجنبية الجاهزة دون بذل أي جهد أو محاولة لابتكار نماذج مستمدة من البيئة المحلية ومتطلبات التنمية.

- ستطبق الإجراءات التقشفية على ميزانية التعليم وتقليص مخصصات الأقسام العلمية.
- اتساع الهوة بين دور عضو هيئة التدريس والواجبات الملقاة عليه.
- زيادة الطلب على التعليم دون مراعاة للكيف أو التكاليف.

لمواجهة مثل هذه التوقعات ينبغي أن نباشر في تطوير برامج الدراسة الجامعية وفق المقترحات التالية:

- العمل على صياغة استراتيجية واضحة للدراسة الجامعية محددة الأهداف والوسائل والمستلزمات والبرامج العلمية والمقررات الدراسية والتقنيات التعليمية والإجراءات التنفيذية بمراحل زمنية محددة ومصادر تمويله مضمونة وكافية.
- إحداث الترابط والتكامل بين الخطط الدراسية وحاجات التنمية الحالية والمستقبلية.
- انتقاء الطالب بعناية طبقاً لمعايير علمية متطورة وتقويم تتابعي مستمر واهتمام بالنوع قبل العدد.
- اختيار البرامج والنظم التعليمية المناسبة لمتطلبات ظروفنا وبيئتنا المحلية والأعداد المناسب لإحداث التغييرات المطلوبة قبل تطبيقها (التخطيط كامل وعام والتنفيذ مرحلي) مع اعتماد مبدأ التجربة والاختبار عليها وتقويمها قبل التطبيق والتعميم.
- الاهتمام بمنهجيات البحث العلمي والتحول من التلقين والتكرار إلى التحليل والتفكير والابتكار والإبداع والتجديد.
- الأخذ بمبدأ التخصص والتكامل بين مجالات الدراسة.
- الاهتمام بعضو هيئة التدريس في كل ما يتعلق بوظيفته ومعيشته وتكوينه العلمي وتدريبه.

- تأسيس مرجعية علمية مركزية لتقديم الاستشارة المعمقة إلى الجامعات في المجالات العلمية والتقنية.

مستقبل المقررات الجامعية.

تأسيساً على ما سبق نرى أن تنطلق إجراءات تطوير المقررات الجامعية وفق المؤشرات التالية:

- الطلب على التعليم هو طلب متنام وسيبقى كذلك لعدة عقود قادمة.
- الارتقاء بالعلوم والتقنية يكون بالرفع من مستوى التعليم، بما في ذلك تعليم الأساسيات والاهتمام بنوعيته ليواكب الوظيفة التي تنتظر الجيل القادم، فالشعار الذي يجب أن يرفع الآن هو (نوع التعليم أولاً) و (العلوم للفهم والتطبيق).
- مراعاة التطور العلمي والتقني والتفاعل معها عند إعداد المقررات الدراسية مهم في استواء الفرد والمجتمع علمياً واقتصادياً.
- نزعة الفرد إلى الاستقلال بشؤونه الخاصة واندفاعه للاعتماد على الذات ورغبته في اختبار نمط التعليم الذي يريده أمر لا يمكن تجاهله عند تصميم المقررات الدراسية ورسم الخطط التعليمية.
- التعليم التقني وتقنية التعليم هما السمتان البارزتان للتعليم في المستقبل.
- عملية التطوير والتجديد في مجال التعليم يجب أن ترتكز على القواعد التالية:
  - التراكم التعليمي والمعرفي خلال العقود السابقة.
  - العلاقة بين التعليم والتدريب من جهة، والتنمية وبيئة المجتمع من جهة أخرى.
  - النتائج والمعلومات والتجارب ذات العلاقة بتطور التعليم.
  - كفاية الجهاز الإداري والأكاديمي.

- الوسائل والتقنيات التعليمية المتاحة.

إن المعطيات الظاهرة تقتضي استحداث أنماط متعددة للتعليم تلبي حاجات الأفراد في اختيار النمط التعليمي المناسب وتتمشى مع التغييرات العلمية والتقنية والحضارية للمستقبل.

وفي هذا الإطار نرى أن تتأسس هذه الأنماط على الركائز التالية:

- أن يكون مجال الدراسة شامل لعدة تخصصات تراعي الخصوصية المحلية ومتطلبات المجتمع واهتمامات الطالب.
- إن التعدد المطلوب لأنماط التعليم يعني: تعليم تقني – تعليم نظري تطبيق– تعليم وظيفي – تعليم تأهيلي.
- يعتمد على تنوع مجالات التعليم والمجال المتعدد التخصصات.
- توجيه العناية نحو أنواع التعليم المناسبة لذوي القدرات والمهارات والظروف الخاصة.
- اعتماد مبدأ المرونة في اختيار وسائل ووسائط التعليم مثل:–
تعليم مبرمج – وتعليم غير مبرمج (موازٍ) – تعليم عن بعد – تعليم ذاتي – تعليم أثناء الخدمة – تعليم حر – تعليم الفئات الخاصة.
- اختيار مجال الدراسة يتأسس على العوامل التالية: استعداد الأفراد – متطلبات التنمية – الإمكانيات المتوفرة – احتياجات المجتمع – النمو المعرفي والثقافي لدى الأفراد والمجتمع.

إن الأسس التي تم عرضها ترسم بشكل مباشر وغير مباشر معالم المقررات الدراسية في المؤسسات الجامعية للعقود القادمة، وأرى في ذلك ما يلي:

- هناك ثوابت ومنطلقات ينبغي أن لا نحيد عنها في الأسس العامة للمادة ومناهجها الرئيسية.
- لابد من التمييز بين أي فرع من العلوم كداعم للفروع ومجالات الدراسة الأخرى، والفرع كمادة أساسية.
- ويتعاظم دور العلوم الداعمة ويتقلص التخصص إلى الحد الضروري.
- ينبغي أن يرافق التخصص تخصص آخر تطبيقي تظهر فيه تطبيقات لتمده مهمة ومقنعة.
- لابد أن توفر الخطة الدراسية بدائل تتوافق واهتمامات الأفراد ومتطلبات سوق العمل.
- الرفع من مستوى التقنيات التعليمية، بما في ذلك الكتاب واستخدام الحاسوب في التعليم.
- لابد أن تبنى المقررات الدراسية على ما يتم تنفيذه من مقررات في المرحلة السابقة من التعليم.
- إعداد الطالب لأن يكون قادراً على مزاولة مهنة معينة إلى جانب القدرة على الاستمرار في الدراسة والتدريب.